

تعيين المرأة على سلك القضائي لأعضاء النيابة العامة يأتي تعزيزاً لمكانتها وحضورها في خدمة الوطن لدى القيادة الرشيدة.

قال المتحدث باسم النيابة العامة الدكتور ماجد الدسيماي أن أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- بتعيين (156) عضواً في النيابة العامة بمرتبة ملازم تحقيق يأتي في إطار ما يوليه خادم الحرمين الشريفين -وفقه الله- وسدده-من رعاية لمرفق النيابة العامة، واهتمام بعملها لتؤدي الدور المنوط بها على الوجه الأكمل.

وأردف بأن من بين أعضاء النيابة المعيّنين (53) امرأة سيتولين مهام التحقيق في القضايا في عدد من أفرع النيابة في المملكة .

وأضاف أن تعيين المرأة كعضو نيابة يأتي ضمن مستهدفات رؤية 2030 المتمثلة في تمكين المرأة السعودية، وتوسيع دائرة نشاط عملها، لتساهم مع الرجل في دفع عجلة التنمية في المملكة. وأشار إلى أن الأعضاء الجدد - رجالاً ونساء - تحصلوا على دورات تدريبية مكثفة ومتخصصة اختصاص دقيق ونوعي قبل تعيينهم كأعضاء في النيابة لتأهيلهم للقيام بمسؤوليات أعمالهم، وإمدادهم بمواد علمية ممزوجة بالجانب العملي اللازم للعمل النيابي والقضائي.

وبين متحدث النيابة العامة أن معالي النائب العام الشيخ سعود بن عبد الله المعجب أكد على حرص القيادة الرشيدة أدام الله عزها على توفير كافة السبل التي من شأنها دعم عمل النيابة العامة وإنجاح دورها الحيوي في المجتمع، وقدم خالص التهئة للمعينين والمعينات، متمنياً لهم التوفيق والنجاح في تعزيز عمل النيابة العامة وإبراز دورها في المجتمع المتمثل في إنفاذ القانون وتثبيت الحقوق وحماية النظام العام.